FP: سلمان ابن عهد في الإنسان حقوق سراب هو هذا

التغيير

اعتبرت مجلة "فورين بوليسي"، أن حقوق الإنسان في زمن محمد بن سلمان مجرد "سراب".

ولفتت في تقريرها الذي ترجمته "التغيير"، إلى أنه رغم أنه أصبح في المملكة الكثير من مجالات الترفيه والسماح للمرأة بقيادة السيارة، فإن هذه الرحمات أو المنح الصغيرة تم التسويق لها على أنها خطوات إصلاحية كبرى للمملكة والغرب، مؤكدة أنها سراب لا يعكس الحقيقة.

وأوردت أن "الحكومة في المملكة تهدف من وراء هذا، إلى جذب دعم الشباب الذين يشكلون نسبة الثلثين من عدد السكان، ومعظمهم تحت سن الخامسة والثلاثين، وتثبيطهم عن المطالبة بتغيير العائلة الحاكمة".

وقالت إن هناك هدفا ثانيا، وهو "إغراء المستثمرين الأجانب والمساعدة في عمليات تنويع الاقتصاد".

وفي الأسبوع الماضي استضافت المملكة قمة العشرين، وهي أول دولة تستقبل هذا النادي النخبوي من الدول الكبرى في العالم حيث نوقش فيها حالة الاقتصاد العالمي والصحة ومكافحة فيروس كورونا.

وكان الملك سلمان وابنه محمد بن سلمان يأملان في أن تقود القمة إلى فصل جديد في العلاقة مع النخبة العالمية وطي صفحة الصحفي جمال خاشقجي، الذي قتل بناء على أوامر محمد بن سلمان في القنصلية في إسطنبول عام 2018، وفق الصحيفة.

وأدت الجريمة لإحراج كبير بشكل جعلت من الصعوبة بمكان، أمام الدول الأوروبية على الأقل، تبرير التعامل مع المملكة كالمعتاد.

ولكن فيروس كورونا سرق اللحظة التي كان الملك وابنه يريدانها من ظهور القادة في الرياض، والتقاط صورة تذكارية كما هو المعهود، وعقدت القمة بدلا من ذلك عبر شاشات الفيديو على الإنترنت.

وبالنسبة لمنفيين من المملكة، فإن عقد القمة في بلادهم جعلهم يشعرون بالقلق من عدم اهتمام قادة دول العشرين بالحقوق الإنسانية والسياسية للشعب في المملكة. فاعتقال -وحتى إعدام- النقاد زاد بشكل حاد في السنوات الأخيرة.

وتم اعتقال المئات بما فيهم ابن عمه، الأمير محمد بن نايف، والرجل الذي نسق مع وكالات الاستخبارات الغربية الحرب ضد القاعدة. وهناك أربع نساء قاتلن لمنح المرأة قيادة السيارة وانتصرن إلى جانب علماء طالبوا بالإصلاح السياسي، يقبعون وراء القضبان ومنذ سنين.

ورغم ما تسببت به جريمة قتل خاشقجي من غضب وشجب دوليين، فقد سجنت السلطات، كما يقول تقرير لمنظمة هيومن رايتس ووتش، 13 كاتبا وصحافيا في نيسان/ إبريل 2019.

ونقلت المجلة عن معارضين في المنفى ومنظمات حقوقية قولهم إن العائلة المالكة منحت بعض الحريات المدنية بيد، لكنها سحقت باليد الأخرى المعارضة السياسية بطريقة لم تشهدها المملكة من قبل.

ولم يكن سجل المملكة جيدا في مجال حقوق الإنسان، لكن تدهور الوضع في السنوات الأخيرة جاء بسبب

الربيع العربي وصعود ابن سلمان.

وحتى عام 2011، كانت السلطات تتسامح لدرجة معينة مع نقاد الدولة، ومعارضيها، عندما كانوا يدفعون باتجاه إصلاح مؤسسات الدولة، بما في ذلك الحديث عن أشكال من الديمقراطية. كل هذا توقف بعد اندلاع التظاهرات في القاهرة والمنامة وطرابلس ودمشق.

وكان المحامون والمدونون أول من اعتقلوا. ومع تقدم الربيع العربي واكتساب جماعة الإخوان المسلمين التأثير، وحتى فوزها بانتخابات كما في مصر، رأت العائلة الحاكمة هذا تهديدا لها، وخافت من قيادة الصحوة، ذراع الإخوان في المملكة، المتعلمين والليبراليين، والمطالبة بإصلاحات في المملكة.

ومن بين العلماء الذين دعموا انتفاضات الربيع العربي كان سلمان العودة، الذي كتب رسالة إلى الحكومة في 2013 حذرها من "انفجار اجتماعي-سياسي" إذا لم تبدأ بإصلاحات سياسية. ولكنه أصبح ضحية التطهير الثاني في 2017.

وقالت لينا الهذلول، شقيقة الناشطة المعروفة لجين الهذلول، إنه بعد تنصيب ابن سلمان وليا للعهد، تم محو كل الخطوط الحمر، ولم تستبدل بها خطوط جديدة.

وقالت: "في الماضي كنا نعرف أن علينا تجنب العائلة المالكة والدين، ولكننا الآن لا نعرف أين هي الخطوط الحمر".

ولا تزال عائلة لجين حائرة من استهداف الحكومة لناشطة كانت تدعو لنفس الإصلاح الذي تبناه محمد بن سلمان. وأضربت لجين عن الطعام منذ 26 تشرين الأول/ أكتوبر.

وحاول الناشطون قبل قمة العشرين مناشدة القادة المشاركين مقاطعتها، والمطالبة بالإفراج عن الناشطات السجينات، لكن دعواتهم لم تلق آذانا صاغية، مع أن تقوية المرأة كان من مواضيع القمة.